

اتفاق مدفوعات

بين الجمهورية العربية المتحدة
وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا
الاشتراكية رغبة منهما في تسهيل وتنظيم المدفوعات بين البلدين على أساس
من المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على ما يأتي :

(المادة الأولى)

تم جميع المدفوعات الجارية الميمنة بالمادة ٤ من هذا الاتفاق بين
الأشخاص القانونيين أو الطبيعيين المقيمين بجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية
وبين الأشخاص القانونيين أو الطبيعيين المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة
وفقا لهذا الاتفاق وطبقا للقوانين والنظم المتعاقبة بالتقدي الأجنبي السارية
في كل من البلدين .

(المادة الثانية)

تحققا للمادة الأولى من هذا الاتفاق :

يفتح بنك الدولة التشيكوسلوفاكي بصفته نائبا عن حكومة جمهورية
تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في دفاتره حسابا بالجنه الاسترليني الحسابي
باسم البنك المركزي المصري لاحتساب عليه فوائد ويسمى "حساب متحصلات
مصرى" .

ويفتح البنك المركزي المصري بصفته اثبا عن حكومة الجمهورية العربية
المتحدة في دفاتره حسابا بالجنه الاسترليني الحسابي باسم بنك الدولة
التشيكوسلوفاكي لاحتساب عليه فوائد ويسمى "حساب متحصلات
تشيكوسلوفاكي" .

يفتح كل من البنكين هذه الحسابات ويتعاملان بها دون أن تحسب
عليها أى مصاريف .

(المادة الثالثة)

تقيد المدفوعات الجارية بين البلدين أتي تم بموجب هذا الاتفاق
في الجانب الدائن أو المدين من الحسابات المفتوحة طبقا للمادة ٢
من هذا الاتفاق .

يضع كل من بنسك الدولة التشيكوسلوفاكي والبنك المركزي المصري
الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق .

- مصانع أسمنت .
- أجهزة للصناعات الكيماوية
- مهمات لصناعة
- محطات طلبات .
- محطات مرشحات .
- معدات للجراند .
- محطات إذاعة .
- مهمات للواصلات السلكية واللاسلكية .
- مستشفيات .
- مصانع جلود وأحذية .
- مصانع مطاط .
- مهمات لتجميع ماكينات الخياطة .
- مصانع نسج .
- قاطرات ديزل .
- عربات سلك حديدية قلابة .
- عربات بضاعة .
- عربات .
- مصانع ومهمات صناعة أخرى

وزارة الخارجية

قرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٢٨٧١ الصادر بتاريخ
٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ الخاص بالموافقة على اتفاق المدفوعات بين حكومة
الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية
والموقع في القاهرة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ .

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق المدفوعات المقنود بين
حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا
الاشتراكية والموقع في القاهرة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ ويعمل به
استبارا من تاريخ ١٩٦٣/٢/٧ م

حسين ذو الفقار صبرى *

(المادة الرابعة)

تعتبر المدفوعات المبينة بما بعد مدفوعات جارية بين البلدين .

(١) المدفوعات الخاصة بالسلع المتبادلة في نطاق الاتفاق التجاري المعمول به بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية العربية المتحدة .

(٢) النفقات المتعلقة بتبادل السلع بين البلدين مثل مصاريف النقل والتأمين والاستيداع والرسوم الجمركية ... الخ .

(٣) التأمين وإعادة التأمين - الأقساط والتعويضات

(٤) نفقات الشحن بما فيها رسوم الموانئ ورسوم الحموله والمصاريف الأخرى التي تتحملها سفن تشيكوسلوفاكيا أو سفن الجمهورية العربية المتحدة أو السفن التي تستأجرها الميناءات التشيكوسلوفاكية أو العربية التي تحمل بضائع ذات منشأ تشيكوسلوفاكي أو عربي أو بضائع تكون وجهتها جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أو الجمهورية العربية المتحدة باستثناء الفحم والوقود وزيوت التشحيم .

(٥) العمولات والسمسة ومصاريف الإعلان والتمثيل التجاري .

(٦) نفقات التصنيع والتجميع والتصليح والحدمة

(٧) الممايا والأجور والأتعاب والرسوم (الخامسون والأطباء ... الخ) .

(٨) الرسوم المتعلقة ببراءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية وحق التأليف وحقوق إنتاج وبيع الأفلام .

(٩) نفقات السفر والمرور والسياح ونفقات التمتع والعلاج الطبي .

(١٠) الضرائب والدرامات والرسوم القانونية .

(١١) نفقات النقل الجوي والخدمات بين البلدين التي تقوم بها طائرات كل من البلدين بما في ذلك رسوم الحبوط ومصاريف الخدمة الفنية اللازمة للطائرات والمصاريف الأخرى باستثناء الوقود وزيوت التشحيم .

(١٢) رسوم خدمات البريد والتليفون والتلغراف بين البلدين والتسويات الدورية لمصالح أو هيئات البريد والتلغراف والتليفون ومؤسسات النقل العام .

(١٣) نفقات التمثيل الدبلوماسي والفنصلي والتجاري والرسوم القنصلية .

(١٤) المدفوعات الأخرى التي يتم الاتفاق عليها بين بنك الدولة التشيكوسلوفاكي والبنك المركزي المصري .

(المادة الخامسة)

لا تسرى أحكام هذا الاتفاق على مدفوعات رسوم المرور في قناة السويس التي يستمر إجرائها بعمولات قابلة للتحويل وفقا لتعليقات مراقبة النقد السارية في الجمهورية العربية المتحدة

(المادة السادسة)

رغبة في ضمان تسهيل إجراء المدفوعات بين البلدين بمنح الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر صيدا مدينا أو دائنا للحسابات المفتوحة طبقا للمادة (٢) إلى حدود مبلغ ٢ مليون جنيه استرليني حسابي لا تحتسب عليه فوائد ويعفى من المصاريف .

يقوم البنك المدين بتسوية أي تجاوز يزيد عن الحد المين بعاليه بنشاء على طلب البنك الدائن وذلك خلال ٣٠ يوما بعمولات قابلة للتحويل .

(المادة السابعة)

يقوم بالجنيه الاسترليني جميع المبالغ الواردة في العقود والفواتير المتعلقة باتفاق المدفوعات وكذلك أوامر ومستندات الدفع

(المادة الثامنة)

إذا تغيرت قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب وهي ٢,٤٨٨٢٨ جرام من ذهب الصافي يجب تعديل أرصدة الحسابات المنصوص عليها في هذا الاتفاق في يوم التغيير ويعدل الرصيد الصافي بحيث يبقى ما يعادله مقوما بالذهب كما هو قبل تغيير قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب .

وفي نفس الوقت يعدل المبلغ المنصوص عليه بالمادة (٦) من هذا الاتفاق تبعاً لذلك في حالة تغيير قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب .

(المادة التاسعة)

لا يجوز إجراء تحويلات من الحسابات المفتوحة بموجب هذا الاتفاق لصالح دول ثالثة كما لا يجوز إجراء تحويلات من دول ثالثة لحسابات المذكورة إلا بتوافق سابقة من سلطات كل من الطرفين المتعاقدين

(المادة العاشرة)

يحل هذا الاتفاق محل اتفاق المدفوعات بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا والجمهورية العربية المتحدة الموقع في القاهرة في ٧ فبراير سنة ١٩٥٩

في تاريخ العمل بهذا الاتفاق يحول الرصيد القائم بالجنيهات المصرية في حسابات التحويلات الجاري العمل بها وفقا لاتفاق المدفوعات الموقع

بعد انتهاء فترة الـ (١٢) شهرا المذكورة بعاليه يصبح أى رصيد صافي قائم في نطاق هذا الاتفاق مستحقا ويقوم الطرف المدين بسداده بالجنيه الاسترليني أو بأية عملة قابلة للتحويل يوافق عليها بنك الطرف الدائن .

وتتم تسوية الحقوق والتعهدات القائمة بين البلدين بعد انتهاء الفترة المذكورة عند استحقاقها بنفس الطريقة .

(المادة الثانية عشرة)

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل الوثائق التي تؤكد الموافقة على هذا الاتفاق وفقا للاجراءات الدستورية لكل من الطرفين المتعاقدين ويظل ساريا لمدة سنة .

يتجدد سريان هذا الاتفاق تلقائيا لمدة سنة أخرى ما لم يخطر اى من الطرفين الطرف الآخر كتابة عن رغبته في إنهائه قبل ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة الأولى أو من السنة التالية لسريانه .

اتفق الطرفان المتعاقدان على العمل بأحكام هذا الاتفاق بصفة مؤقتة اعتبارا من تاريخ توقيعه .

حرر باللغة الانجليزية من نسختين أصليتين وتم التوقيع عليهما في القاهرة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٣

عن حكومة

جمهورية تشيكوسلوواكيا الاشتراكية

من حكومة

الجمهورية العربية المتحدة

بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٥٩ إلى جنيهات استرلينية بسعر الصرف الرسمي للجنيه المصرى والجنيه الاسترليني ويتم التحويل في تاريخ العمل بهذا الاتفاق للحسابات المنصوص عليها بالمادة (٢) من هذا الاتفاق .

يتم إجراء المدفوعات الخاصة بالقيمة القائمة الواردة في العقود والعمليات المبرمة وفقا لاتفاق المدفوعات المؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٩٥٩ قبل العمل بهذا الاتفاق بالجنيهات الاسترلينية عن طريق الحسابات المنصوص عليها بالمادة (٢) من هذا الاتفاق بسعر الصرف الرسمي للجنيه المصرى والجنيه الاسترليني في يوم الدفع .

(المادة الحادية عشرة)

إذا لم تحدد تسوية الرصيد الصافي الذى يظهر في الحسابات المفتوحة وفقا لهذا الاتفاق في يوم إنهاء العمل به باتفاق مدفوعات جديد بين البلدين يقوم الطرف المدين بتسوية هذا الرصيد الصافي خلال مدة ١٢ شهرا من تاريخ إنهاء العمل بهذا الاتفاق عن طريق تسليم اليضائع .

تسمى أحكام هذا الاتفاق خلال مدة الـ (١٢) شهرا الميمنة بعاليه على جميع المبادلات المبرمة خلال مدة سريانه وعلى المبادلات التي تمت بموجب الفقرة السابقة .